

مؤتمر تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية  
المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)  
بيروت 2018

أ.د. عدنان بدران

رئيس مجلس الأمناء - "أفد"

نحن على موعد مع نجيب صعب في مؤتمرنا في بيروت، وهذه المرة نبحت معاً في تمويل التنمية المستدامة في الدول العربية. أشكر اللجنة التحضيرية التي بذلت جهوداً مشكورة في الإعداد لهذا المؤتمر، وأشكر الباحثين الذين تقدموا بأوراق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030، كما أشكر دعم المؤسسات والأفراد، والشكر لحضوركم للإسهام في أعمال المؤتمر.

كافحت "أفد" خلال السنوات الماضية من أجل بيئة عربية مستدامة لفتح مجالات استثمارية واعدة في تحقيق اقتصاد أخضر مما يفتح مجالات ضخمة في البحث العلمي، ونقل التكنولوجيا، وتشغيل رأس المال العربي في فرص عمل جديدة لتحقيق اقتصاد تنموي مستدام يسهم في تحويل المجتمع العربي من حالته الريعية إلى حالة الإنتاجية، مما سيقصص البطالة والفقر، ويفتح آفاقاً اقتصادية جديدة لتحويل الموارد البشرية العربية العاطلة إلى موارد بشرية ثرية. فمجالات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وإيجاد موارد مالية مستدامة، وتوفير سلة غذاء عربية تعتمد على الذات ومكافحة التصحر ومواجهة تغير المناخ ستفتح فرصاً في بناء اقتصاد معرفي ركيزته الأساسية جودة ومواءمة نتائج تعليمية وبحثية تجابه مشكلات العصر، وتقود إلى تنشيط الجامعات ومؤسسات البحث العلمي بمخرجات علمية ترسخ التنمية المستدامة، التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة وتضم 17 هدفاً رئيساً تشمل على 169 هدفاً فرعياً، لتحقيقها حتى عام 2030.

لقد تم بحث أجندة التنمية المستدامة ضمن إطار أجندة أديس (Addis Agenda)، وتبلغ كلفتها التقديرية في جميع أنحاء العالم حوالي 5 - 7 ترليون دولار، وتحتاج المنطقة العربية إلى 230 مليار دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والفجوة التمويلية للدول العربية التي تعاني عجزاً مالياً تصل إلى تقديراتها 100 مليار دولار. وهذا يتطلب تحويل جزء من تمويل المشاريع التقليدية إلى مشاريع التنمية المستدامة. وهذا يمكن تحقيقه إذا أنهينا الصراعات والحروب في المنطقة التي تجاوزت خسارة العرب فيها 900 مليار دولار منذ نشوبها عام 2011.

لذا المطلوب من الحكومات العربية إدارة الموارد البشرية والموارد المالية والموارد الطبيعية بكفاءة عالية، والقضاء على الترهل الحكومي والفساد وإنشاء شراكة بين القطاع العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. وإحلال السلام من خلال الدبلوماسية النشطة لحل النزاعات القائمة في دول المنطقة وتحويل النفقات الباهظة لشراء الأسلحة إلى تمويل الاقتصاد الأخضر للتنمية المستدامة يفتح فرص عمل للحد من البطالة.

كما يجب توجيه المساعدات الإنمائية والاستثمارات الخارجية وتبني سوق الكربون وإصدار السندات الخضراء وغيرها لتمويل أهداف التنمية المستدامة.

مرة أخرى، شكري وتقديري لأمين عام المنتدى الأستاذ نجيب صعب وزملائه في الأمانة للتحضير لهذا المؤتمر وإخراج التقرير السنوي 2018 حول تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية.

وشكري وتقديري للعلماء والخبراء المشاركين في أوراق المؤتمر والجهات الداعمة له، ولكم أنتم المشاركون الشكر والتقدير لهذا الحضور.

والسلام عليكم.

د. عدنان بدران